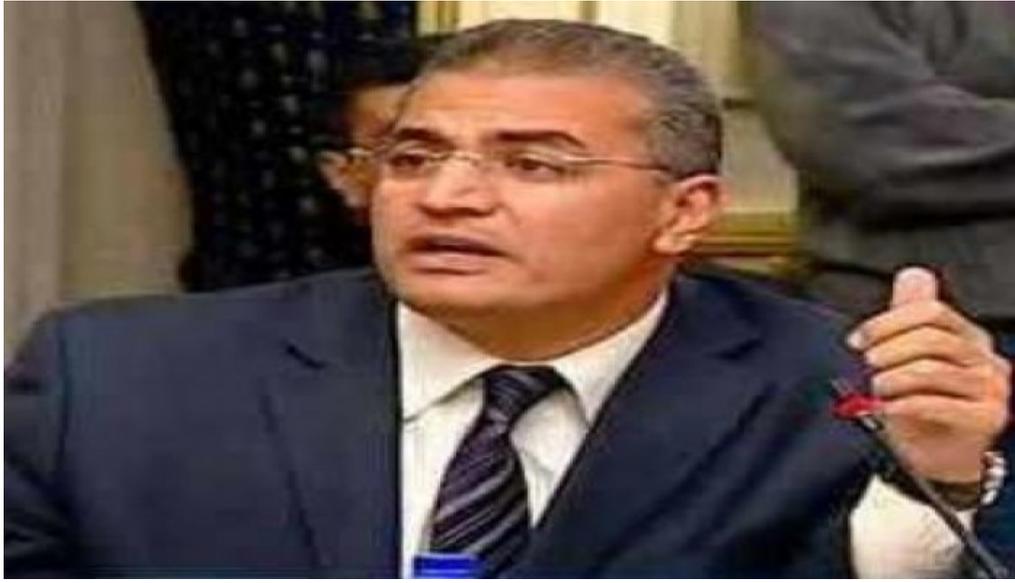


عصام سلطان: الفرق بين أعمال "النص" وأعمال "المقتضي"



السبت 23 فبراير 2013 12:02 م

كتب - محمد عبدالعزيز

كتب المحامي عصام سلطان موضحا موقف مجلس الشورى من قرار المحكمة الدستورية بخصوص قانون الانتخابات النيابية بعنوان: الفرق بين أعمال "النص" وأعمال "المقتضي" قائلا:

نصت الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ من الدستور علي " فإذا قررت المحكمة عدم مطابقة نص أو أكثر لأحكام الدستور وجب أعمال مقتضي قرارها" والمعنى واضح ، إذ لو أراد المشرع الدستوري أن يلتزم المجلس التشريعي بحرفية قرار المحكمة الدستورية لكان أورد عبارة "وجب أعمال نص قرارها" ولانقلبت المحكمة الدستورية هنا إلى مؤسسة تشريعية ، بما يخل بمبدأ الفصل بين السلطات ، ولكنه أورد لفظ "مقتضى" أي "مقصود" أو "معنى" أو "مفهوم" ليظل للمجلس التشريعي إختصاصه الأصيل فى صناعة التشريعات، يمارسها فى الحدود التى رسمته له المحكمة الدستورية ، تطبيقا لعبداً آخر ، وهو تكامل السلطات[]

وعلى ذلك فإن إصدار قانون الإنتخابات متضمنا إشتراط صدور حكم قضائى بات للمستثنى من الخدمة العسكرية لأسباب أمنية ، كشرط لاستبعاده من الترشح للإنتخابات ، على الرغم من أن المحكمة الدستورية لم تورد مثل هذا الشرط ضمن "نص" قرارها ، لا يعد مخالفة لهذا القرار ، ولكنه بالقطع من "مقتضياته" تطبيقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ سلفه الإبراد[]